

حوافز إقليمية ودولية لإنجاح الاتفاق بين الفرقاء السودانيين

● الخرطوم - تسارعت الخطوات المحلية والإقليمية والدولية لمنع أي تراجع عن الاتفاق السياسي بين المجلس العسكري وتحالف الحرية والتغيير، وتأكيد التوقيع عليه رسمياً، والمرجح له غدا الخميس، بعد انتهاء اللجنة الفنية من صياغته القانونية في صورة نهائية. وتحاول بعض القوى السياسية المناهضة للمجلس العسكري إرباك الاتفاق، والإحياء بصعوبة تنفيذه، والتركيز على بعض القضايا الخلافية دون غيرها.

وأوضح محمد حسن فول عضو تنسيقية قوى الحرية والتغيير اأتمثال أعمال اللجان القانونية المشتركة، ووقوع الاختيار على الخيار الاقتصادي محمد عبدالله حمدوك ليشغل منصب رئيس الوزراء في الحكومة المدنية الجديدة. وأكد الفريق أول محمد حمدان دقلو (حميدتي) نائب رئيس المجلس العسكري في لقاء عقده الثلاثاء، مع وفد البرلمان العربي برئاسة مشعل بن فهم السلمي، أن "المجلس ملتزم بالاتفاق مع قوى الحرية والتغيير"، في محاولة لنفي التلميحات التي راجت عن إمكانية تسويق المجلس كلما اقترب من التنفيذ.

ويواجه المجلس العسكري حملة ملتبسة بالشكوك، بعضها تشنه قوى مؤيدة للحركة الإسلامية في السودان لاستفزازة وإجباره على اتخاذ خطوات تسيء إلى شعبه، وبعضها ينتمي إلى تحالف الحرية والتغيير ضمن لعبة محسوبة لإظهار التمايز عن المجلس، في ظل تعرض قيادة التحالف لضغوط شبابية اتهمتها بالليونة الزائدة في المفاوضات والقبول بما هو أقل من تطעות ثورة الشعب السوداني.

وهناك مخاوف من انحراف الاتفاق عن مسار السليم، مع وجود تسريبات تحدثت عن خلافات حول المسودة النهائية، خاصة الجزء المتعلق بتشكيل المجلس التشريعي، بزعم أن المجلس العسكري يرفض فكرة البرلمان الانتقالي، فيما تتمسك قوى الحرية والتغيير بأهمية تشكيله خلال ثلاثة أشهر على أقصى تقدير.

وقالت تماضر الطيب، أستاذة العلاقات الدولية في جامعة الخرطوم، إن المجتمع الدولي وأعضاء مجلس حقوق الإنسان يدفعون بضرورة تنفيذ الاتفاق على أرض الواقع سريعا

● صنعاء - وجه الحوثيون رسالة دموية مروعة إلى الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بالملف اليمني عبر إصدار أحكام بالإعدام على العشرات من اليمنيين، وذلك بهدف إظهار أن الجماعة المرتبطة بإيران في موقف قوة، وذلك بالتزامن مع دعوتها التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن إلى إعلان انسحابه. وأصدرت محكمة يمنية في صنعاء خاضعة لسيطرة المتمردين الحوثيين الثلاثاء، حكما بإعدام 30 شخصا بتهمة التجسس لصالح دول التحالف العربي، وبين المحكومين بالإعدام أساتذة جامعات وطلاب جامعيون ونقابيون وخطباء مساجد وناشطون، وهو ما يعني أنها محاكمة سياسية لقوى يمنية معارضة للسيطرة الحوثية.

واعتبر توفيق الحميدي، رئيس منظمة سمام للحقوق والحريات (غير حكومية مقرها جنيف) أن الأحكام "منعدمة قانونيا لأنها صدرت من محكمة ليست لها أي ولاية قانونية، حيث سبق أن صدر قرار بطلان هذه المحكمة من قبل مجلس القضاء الأعلى في الحكومة الشرعية المعترف بها دوليا". وقالت أوساط يمنية إن المتمردين، الذين يتحكمون في القضاء، عملوا على إصدار هذه الأحكام بهدف استثمارها كدليل قوة وسط جدل بشأن قرار الإمارات إعادة الانتشار في اليمن، ومحاولة توظيفه حوثيا على أنه انسحاب يستدعي انسحابا سعوديا مماثلا، بالرغم من أن الصورة مغايرة تماما.

وأشارت الأوساط إلى أن الإعدامات الجماعية لا تعتبر دليل قوة، بل علامة ضعف وارتباك سستزيد من حدة الغضب الشعبي على المتمردين، في المناطق



القاتل يجدد مهامه

على الحوثيين، بل وعلى التنظيمات المتشددة مثل القاعدة وداعش. وأشار الباحث السياسي اليمني سيف الغرابي في تصريح لـ"العرب" إلى أن الدعم الإماراتي شكل الرافعة الصلبة، لبروز قوات المقاومة الوطنية بقيادة العميد طارق صالح، وقبلها الوية العمالة والمقاومة الجنوبية، إلى جانب المقاومة التهامية.

وكانت هذه التشكيلات مجتمعة مفتاح السر لقلب موازين القوة العسكرية بعد أن خاضت القوات المحلية المدعومة

الإعدامات رسالة ترويع لإثبات القبضة الحوثية على صنعاء

دعوات لاضطلاع القوى اليمنية بمهمة التحرير واقتصار التحالف العربي على المساعدة

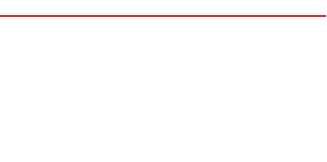
التي لا تزال تحت سيطرتهم، وخاصة في العاصمة صنعاء.

ومن شأن هذه الإعدامات، التي قد تنفذ في أي وقت، أن تخلق مناخا مساعدا على انتفاضة شعبية في صنعاء ومواقع نفوذ الحوثيين الأخرى، وتدفع اليمنيين إلى استعادة المبادرة وإعادة الصراع إلى طبيعته الأولى، أي معركة شعبية مدنية ضد انقلاب حوثي تم باعتماد القوة العسكرية، وهو العمق الذي تفسخ بسبب المناكفات والإصطفافات الشخصية والحزبية والمناطقية، وتحولت معركة التحرير وكأنها مهمة التحالف العربي لوحده بدل أن يكون طرفا مساعدا وموجها ينتهي دوره مع توفر شروط القوة الذاتية لدى الأطراف الوطنية المعارضة للحوثيين.

ويعتقد مراقبون سياسيون أن مرحلة التدخل العسكري المباشر في الحرب من دول التحالف العربي، ستنتهي عاجلا أم آجلا، وأن إعادة الانتشار التي أعلنت عنها الإمارات هدفها تفويض جزء من مهام قواتها للقوات اليمنية المدربة حديثا، وأن الأمر سيتم تدريجيا إلى أن يتم تسليم المهام بشكل كامل، وينتظر أن تسلك السعودية نفس الأسلوب خيار منطقي وبعيدا عن مزايدات الحوثي. واعتبر المراقبون أن القوى اليمنية المناوئة للتمرد الحوثي مدعوة إلى إعادة تقييم أدائها ورؤيتها تجاه الصراع وأن تقطع مع الانتهازية، وسياسة تقطيع أوصال اليمن بالسيطرة على المناطق وتحويلها إلى إمارات صغيرة فيما الجماعة الحوثية توظف الدعم الإيراني المالي والعسكري لتتحول إلى قوة مهددة للجميع بما في ذلك الأطراف التي تتواطأ معها في السر والعلن.

وحث المراقبون القوى اليمنية المناوئة للانقلاب على ألا تكثفي بانتظار الأداء العسكري للتحالف العربي، وأن تخلق المبادرة مثملا يفعل الحوثيون أنفسهم الذين يحصلون من إيران على الدعم، لكنها لا تقاتل معهم على الجبهات، وهو ما أراد التحالف العربي أن يصل إليه في علاقته بالقوى الوطنية.

ونجحت الإمارات في أن تدرب قرابة تسعين ألف يمني، بينهم قوات خاصة في أغلب المحافظات المحررة، ما يوفر جهوزية كاملة لخوض الحرب ليس فقط



للتعرف على قطر، ومؤسساتها، وعلى الأوضاع والمزايا التي توفرها الدوحة للشباب، وهو إغراء مقنع، خاصة بالنسبة للشباب القادمين من دول محدودة الإمكانات حتى يتركوا بلدانهم ويهاجروا إلى قطر. وتعمل قطر، وكذلك جماعة الإخوان المسلمين التي باتت أغلب قياداتها موزعة بين الدوحة وأنقرة، على استثمار المؤتمرات والأنشطة الإسلامية للتسلل عبرها، ومحاولة التأثير فيها، خاصة في المؤتمرات البعيدة عن الأضواء مثل التي تتعلق بالمرأة أو بالشباب أو تلك التي تناقش القضايا الدينية في المجتمعات الإسلامية.

واحتل عنصر التعاطي مع وسائل التواصل الاجتماعي أهمية كبيرة في المؤتمر، لكون هذه الوسائل باتت ساحة المعركة بالنسبة إلى قطر، حيث تحاول التخلص من صورة الإمارة الداعمة للإرهاب، وهي صورة تترسخ على نطاق واسع في العالم الإسلامي. كما أن وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت الساحة المفضلة لجماعة الإخوان المسلمين للاستقطاب، وخاصة لقيادة حملات التشويه ضد الخصوم سواء أكانوا أنظمة أو قيادات عملت مع الجماعة ثم انشقت عنها. ونظم المشرفون على المؤتمر عددا من الزيارات الميدانية للمشاركين

على جذب الانتباه ومحاولة تمرير المواقف والقرارات بإيهام المشاركين بالطيبة والدين والجدية. وانطلقت أعمال "منتدى الدوحة للشباب الإسلامي"، الأحد، تحت شعار "الامة بشبابها" وتتواصل إلى الخميس. ولم تقف التدريبات السياسية عند اساليب التسلل إلى المؤسسات والتحكم فيها، بل تمت محاكاة أوسع في المؤتمر، تقوم على محاكاة القمة الإسلامية، أي لعب أدوار القادة والزعماء في تجهيز مشاريع القرارات، وفي مرحلة ثانية التدريب على اعتماد وإعلان تلك القرارات، وهو ما يعني التدريب على اختراق بعيد المدى.

وكشفت أن المنتدى الذي حمل شعار "الامة بشبابها" المستمد من أدبيات جماعة الإخوان، وُجد في استمرار رأس أولوياته تقوية الشعور بالزعامة والسيطرة على المواقع باعتباره واجبا دينيا وضرورة سياسية ملحة، بدلا من المرواحة بين التثقيف السياسي والإعلامي الذي ترفعه لافئات المؤتمر. وحرص المؤتمر على تدريب الشباب المشاركين لمعرفة أساليب صياغة القرارات والمواقفات، وكيفية التوصل إلى فرض الرأي وكسب دعم الآخرين للأفكار المطروحة، وهو أسلوب قديم لدى الجماعات المرتبطة بالإخوان المسلمين التي تدرب عناصرها على خطاب يقوم

● الدوحة - تربط السلطات القطرية مصيرها بمصير التنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين، وتجد في استمرار الجماعة، التي توصف بالخطبوط، ورقة في يدها على المدى البعيد، وهذا ما يفسر الأهمية التي أولتها الدوحة لمنتدى الشباب الإسلامي الذي عقد في قطر. وقالت أوساط متابعة لهذه الفعالية إن المنتدى رغم كونه تظاهرة إسلامية دورية، إلا أن قطر اختارت بدقة المجموعات المشاركة لتتماشى مع توجهها، وأن التدريبات والورش التي تمت في المنتدى الذي اختتم أعماله الثلاثاء، كانت أشبه بمخيمات دعوية وتكوينية للإخوان المسلمين.